

## صناديق المؤشرات المتداولة ومزاياها الاستثمارية

دشنت بورصة قطر في الفترة الأخيرة صندوقين للمؤشرات المتداولة (ETFs)، وهما صندوق مؤشر بورصة قطر وصندوق مؤشر الريان الإسلامي، وفيما يلي نستعرض معكم أهم خصائص ومزايا هذه الصناديق المتداولة في البورصة..

صناديق المؤشرات المتداولة هي صناديق مُدرجة في البورصة حيث يتم تداولها بحرية طوال جلسة التداول، وعلاوة على ذلك، فإن معظم صناديق المؤشرات المتداولة تتبع مؤشرًا معينًا والذي بدوره يوفر الشفافية للمستثمرين فيما يتعلق بممتلكات الصندوق، فضلًا عن قيمة صافي الأصول الاسترشادية في الوقت الحقيقي على مدار اليوم.

ويمثل المؤشر الذي يتبعه صندوق المؤشر المتداول مفتاح الحصول على الأداء المطلوب لهذا الصندوق، وعلى اعتبار أن مدير الصندوق عادة ما يقوم بمحاكاة أداء المؤشر، وتتميز صناديق المؤشرات المتداولة بانخفاض رسومها الإدارية والتي عادة ما تكون أقل من 0.75٪، وذلك بالمقارنة مع الرسوم المرتفعة في صناديق الاستثمار المشترك.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عددًا من المؤشرات المدرجة في بورصة قطر وهي المؤشر العام ومؤشرات العائد الإجمالي.

وتقدم مؤشرات العائد الإجمالي فائدة إضافية من خلال إعادة استثمار توزيعات أرباح الأسهم مرة أخرى في المحفظة مما يؤدي إلى إحداث تأثير مزدوج على الأداء، وبالنظر إلى الطريقة التي يتم بها توزيع أرباح الأسهم في قطر، في الغالب عن طريق الشيكات، فإنه من المستحيل للمستثمرين إعادة استثمار أرباح الأسهم ومحاكاة أداء المؤشر، وهنا

تبرز أهمية ومميزات صناديق المؤشرات المتداولة التي تدار بشكل احترافي وتتيح للمستثمرين الاستفادة من مضاعفة إعادة استثمار توزيعات أرباح الأسهم.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لبعض المستثمرين الراغبين في الحصول على هذه التوزيعات نقدياً بشكل مباشر وسريع من خلال بيع وحدات صناديق المؤشرات المتداولة في السوق في مدة أقصاها يومان من الإعلان عن توزيعات الأرباح في اجتماع الجمعية العمومية.

وعلاوة على المزايا المذكورة فإن صناديق المؤشرات المتداولة توفر مرونة عالية للمستثمرين بالمقارنة للصناديق المشتركة الأخرى (Mutual Funds)، فعلى سبيل المثال هناك قيود مرتبطة بالاستثمارات في صناديق الاستثمار المشتركة، وتتمثل هذه القيود في الحد الأدنى لحجم الاستثمار فعادة يكون حجم الاستثمار أكثر من 100,000 ريال قطري للأفراد و1,000,000 ريال قطري للمؤسسات، وأي استثمارات إضافية يجب أن تكون في مضاعفات 10,000 ريال قطري للأفراد و100,000 ريال قطري للمؤسسات وهذا يشكل بوضوح حاجزاً إضافياً للمستثمرين الذين يتطلعون لتعزيز وتوسيع استثماراتهم من خلال استخدام مديري الصناديق الذين يتمتعون بقدرات احترافية.

أما بالنسبة لصناديق المؤشرات المتداولة فإن الحد الأدنى لحجم الاستثمار يساوي ما قيمته سهم واحد.

لم يكن إدخال صناديق المؤشرات المتداولة إلى السوق القطري مهمة سهلة أبداً وذلك بالنظر إلى حجم التغييرات التي كانت مطلوبة فيما يتعلق بالإطارين القانوني والتنظيمي مثل تعديل بعض أحكام القرار التنفيذي رقم (69) لسنة 2004 حول قانون صناديق الاستثمار، وعلاوة على ذلك، كانت هناك حاجة أيضاً إلى إصدار قواعد إدراج جديدة

لصناديق المؤشرات المتداولة من قبل هيئة قطر للأسواق المالية، وذلك بهدف تطوير إطار عمل لإصدار التراخيص وإدراج هذه الصناديق.

وفي الوقت الحالي، يجري العمل على تطوير عدد من منتجات صناديق المؤشرات المتداولة الإضافية بالتعاون مع مديري الأصول المحلية للتحضير لإدراجها في بورصة قطر قريبًا.

حسين محمد العبدالله

مدير إدارة التسويق والاتصالات

بورصة قطر